الضبط وأثره
في المنهج النقدي عند الأئمة

د. ليث هاشم حمزه

المقدمة

من المعلوم أن توثيق الراوي يعتمد على ركنين أساسين هما العدالة والضبط، وأهمية الضبط في قبول الرواية كانت محل اهتمام المحدثين في عصر الرواية، وقد كان الضبط عند الأئمة أحد أركان المنهج النقدي، فها هو أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه يشترط الضبط لمن ينقل قوله، فيقول رضي الله عنه: (فإني أريد أن أقول مقالة قُدِّر لي أن أقولها لا أدري لعلها بين يدي أجلي، فمن وعاها وعقلها وحفظها فليحدث بها حيث تنتهي به راحلته ومن خشي أن لا يعيها فإني لا أُحلُّ لأحد أن يكذب علي)[1]، فكيف بحديث رسول الله ﷺ.

وقال الأثرم قال لي أبو عبد الله يعني الإمام أحمد رحمه الله تعالى: (الحديث شديد، سبحان الله ما أشده! ! أو كما قال، ثم قال: يحتاج إلى ضبط وذهن)[2].

وقد بذل الأئمة النقاد جهودا كبيرة في حفظ حديث رسول الله ﷺ، إذ حباهم الله سبحانه وتعالى بموهبة الحفظ والضبط التام للأسانيد والمتون والرجال، فلم يسلموا للرواة؛بل انتقوا الرواة والمرويات معا، وامتحنوهم مرات ومرات متعددة لمعرفة الراوي الضابط المتقن من غيره، وكانت لهم أُسس وضوابط اعتمدوها في ذلك، وهذا البحث المتواضع يعرض لذلك باختصار.

---

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل، أحمد بن علي بن ثابت المشهور بالخطيب البغدادي(ت٤٦٣هـ)، تحقيق محمد مطر الزهراني، دار الهجرة، الرياض، ١٤١٨-١٩٩٧، ١/ ٤٨٩.

(٢) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، يوسف بن حسن بن أحمد المشهور بابن المِبْرَد الحنبلي (ت ٩٠٩هـ)، تحقيق وتعليق الدكتورة روحية عبد الرحمن السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة:الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث اختيار الخطة الآتية:

المبحث الأول: التعريف بالضبط وأدلة مشروعيته وأقسامه، وقد تضمن المطالب الآتية:

المطلب الأول: تعريف الضبط لغة واصطلاحا.

المطلب الثاني: أدلة مشروعيته.

المطلب الثالث: أقسامه.

المطلب الرابع: شروط الضبط.

المطلب الخامس: مراتب الضبط.

المبحث الثاني: المنهج النقدي للأئمة في معرفة ضبط الراوي، وقد تضمن تمهيد تناولت فيه التعريف بمنهج النقد أولا، ثم ضمنته المطالب الآتية:

المطلب الأول: معرفة ضبط الراوي بموافقة الثقات له.

المطلب الثاني: شهادة الثقة للراوي.

المطلب الثالث: امتحان حفظ الشيوخ.

المطلب الرابع: الضبط السلبي خشية الكذابين.

المطلب الخامس: سماع الحديث من وجوه عدة سبيلا لمعرفة الضابط.

المطلب السادس: النقل من المشتهرين.

المطلب السابع: معايشة الرواة ومعرفة أحوالهم.

ثم خاتمة توصلت فيها إلى أهم النتائج، وحسبي أنه جهد المقل، هذا وأسأل الله تعالى أن يجعل عملي خالصاً لوجهه وأن يجعله لي ذخراً وأن يحسن لنا العاقبة في الأولى والآخرة، والله ولي التوفيق.

❊ ❊ ❊

المبحث الأول
التعريف بالضبط وأدلة مشروعيته وأقسامه

* **المطلب الأول**

تعريف الضبط لغة واصطلاحا

الضبط في اللغة: (ضبط) الضاد والباء والطاء أصل صحيح، وضبط الشيء ضبطا حفظه وأتقنه بالحزم، والضبط هو لزوم الشيء وحبسه، والضابط هو الحازم[1].

وفي اصطلاح المحدثين بينه الشافعي رحمه الله تعالى بقوله:(أن يكون الراوي حافظًا إن حدث من حفظه حافظًا لكتابه إن حدث من كتابه، إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم)[2].

والمعتبر في الضبط أن يكون الراوي حافظا متقنا لحديثه إما عن ظهر قلب أو كتاب متقن صحيح لا يشوبه الخلل ويتعاهده الراوي[3].

(١) ينظر: مختار الصحاح، زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي(ت٦٦٦هـ)، تحقيق يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠-١٩٩٩، ١/ ١٨٢، لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري(ت٧١١هـ)، تحقيق نخبة من الأساتذة، دار صادرأبيروت، الطبعة الأولى، ٧/ ٣٤٠.

(٢) الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي(ت٢٠٤هـ)، تحقيق احمد محمد شاكر، مكتبة الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٨-١٩٤٠، ١/ ٣٧١.

(٣) ينظر: تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤-٢٠٠٣، ٢/ ٧٩٦.

المطلب الثاني
أدلة مشروعيته

وأما أدلة مشروعيته فكثيرة منها قوله تعالى: (**وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤادَ كُلُّ أُولئِكَ كانَ عَنْهُ مَسْؤُلا**)[1]، ومعناه ولا تقل ما ليس لك به علم، ولا تقل رأيت ولم تر وسمعت ولم تسمع وعلمت ولم تعلم فأنت مسئول عنه[2]، وكل ذلك مؤداه إلى الضبط والتحقق قبل الأداء.

ومنها قول النبي ﷺ: (نضر الله امرأً سمع منا شيئا فبلغه كما سمعه)[3]، وفي قول النبي ﷺ(فبلغه كما سمعه) أفضلية لمن روى الحديث كما جاء من شفتي النبي ﷺ، وقد ورد ما يشير إلى هذه الأفضلية على لسانه ﷺ فعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ (إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الأيمن ثم قل اللهم أسلمت وجهي إليك وفوضت أمري إليك وألجأت ظهري إليك رغبة ورهبة إليك لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت وبنبيك الذي أرسلت فإن مت من ليلتك فأنت على الفطرة واجعلهن آخر ما تتكلم به) قال فرددتها على النبي ﷺ فلما بلغت اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت قلت

---

(١) سورة الإسراء، الآية ٣٦.

(٢) جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠، ١٧/ ٤٤٦.

(٣) سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي(ت٢٧٩هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، كتاب العلم، باب الحث على تبليغ السماع، ٥/ ٣٤برقم٢٦٥٧، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.ينظر: سنن الترمذي، ٥/ ٣٤.

ورسولك قال: لا ونبيك الذي أرسلت)[1]، ومن أدلتهم أيضا اعتماد الضبط عند أهل هذا الفن من علماء المصطلح عند تعريفهم للحديث الصحيح، فقد عرفوه بقولهم: (أنه ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط من مثله إلى منتهاه دون شذوذ أو علة)[2].

(١) صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت ٢٥٦هـ) ، تحقيق د٠مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧- ١٩٨٧، كتاب الوضوء، باب فضل من بات على الوضوء، ١/ ٩٧برقم٢٤٤.

(٢) ينظر: علوم الحديث، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، تحقيق د٠ نور الدين عتر ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٦- ١٩٨٤ ، ١/ ٩، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، العلامة أحمد محمد شاكر، دار عباد الرحمن، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣٢- ٢٠١٠، ص٣٠، تيسير مصطلح الحديث، د.محمود الطحان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة العاشرة، ١٤٢٥-٢٠٠٤، ص٤٤، محاضرات في علوم الحديث د.حارث سليمان الضاري، دار النفائس، الأردن، طبعة مزيدة ومنقحة، ١٤٢٠-٢٠٠٠، ص٢٩.

المطلب الثالث
أقسامه

- **أولا: ضبط صدر.**
- **ثانيا: ضبط كتاب.**

فأما ضبط الصدر فهو قوة الحافظة في القلب دون كتابته، واستحضاره متى ما شاء وهو ما يميز الجهابذة من النقاد الذين تلقوا مباشرة عن شيوخهم وطالت ملازمتهم لهؤلاء الشيوخ[1].

قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى:(ما رأيت أحد ممن أدركنا كان أحفظ للحديث من وكيع)[2].

وقال أيضا: (وكيع كان يحفظ عن سفيان وعن المشايخ، فلم يكن يصحف)[3].

وقال إسحاق بن راهويه:(حفظي وحفظ ابن المبارك تكلف، وحفظ وكيع أصلي، قام وكيع يوما قائما، ووضع يده على الحائط وحدث بسبعمائة حديث)[4].

ونقل الإمام الذهبي رحمه الله تعالى عن أبي نعيم قوله: (لا ينبغي أن يؤخذ الحديث

(١) ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ)، تحقيق عبد الله بن ضيف الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢- ٢٠٠١، ١/ ٦٩، فتح المغيث في التعليق على كتاب اختصار علوم الحديث، شرح وتعليق عمرو عبد المنعم سليم، دار عباد الرحمن، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣٢-٢٠١٠، ١/ ٢٨.

(٢) شرح علل الترمذي، الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي(ت٧٩٥هـ)، تحقيق د.همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٧-١٩٨٧، ١/ ٤٧١.

(٣) المصدر السابق، ١/ ٤٧١.

(٤) المصدر نفسه، ١/ ٤٧١.

الا من ثلاثة حافظ له أمين عليه، عارف بالرجال ثم يأخذ نفسه بدرسه وتكريره حتى يستقر له حفظه)[1].

وقد تميز كثيرا من الأئمة الجهابذة بالحفظ والإتقان كسفيان الثوري، ووكيع بن الجراح، والبخاري، ومسلم، والدارمي، وأبي زرعة الرازي، وغيرهم.

قال محمد بن بشار رحمه الله تعالى:(حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالري، ومسلم بن الحجاج بنيسابور، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببخارى)[2].

ومن نوادر هذا الحفظ والإتقان ما حصل للإمام البخاري عند قدومه إلى بغداد فسمع أصحاب الحديث بذلك فاجتمعوا وعمدوا إلى مائة حديث، فقلبوا متونها وأسانيدها وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر وإسناد هذا المتن لمتن آخر ودفعوها إلى عشرة أنفس إلى كل رجل عشرة أحاديث فلما اكتمل المجلس بأهله انتدب إليه رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث فقال البخاري: (لا أعرفه، فسأله عن آخر فقال لا أعرفه فما زال يلقي عليه واحدا بعد واحد حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول لا أعرفه، فكان الفقهاء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون فهم الرجل ومن منهم غير ذلك يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الحفظ، فلما علم البخاري أنهم قد فرغوا التفت إلى الأول منهم فقال: أما حديثك الأول فهو كذا وحديثك الثاني فهو كذا والثالث والرابع على الولاء حتى أتى على تمام

(١) سير أعلام النبلاء ، محمد بن أحمد الذهبي ، (ت٧٤٨هـ) ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٦ -١٩٨٥، ١٠/ ١٥٤.

(٢) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار الكتب الحديثة ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٥ - ١٩٦٤، ٢/ ٩٤١.

العشرة، فرد كل متن إلى إسناده وكل إسناد إلى متنه وفعل بالآخرين مثل ذلك رد متون الأحاديث كلها إلى أسانيدها وأسانيدها إلى متونها فأقر الناس له بالحفظ وأذعنوا له بالفضل)[1].

ومن هؤلاء الأعلام المشهورين بالحفظ والإتقان الإمام الحافظ الجليل أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى، فقد نقل عبد الله عن أبي زرعة أنه قال له:(أبوك يحفظ ألف ألف حديث فقلت وما يدريك فقال ذاكرته فأخذت عليه الأبواب)[2].

قال الامـام الذهبي رحمه الله تعالى: (فهذه حكاية صحيحة في سعة علم أبي عبد الله)[3].

ومنهم سيد الحُفَّاظ، أبو زُرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي الذي راجعه الإمام مسلم رحمه الله تعالى عند تصنيفه لكتابه فما وافقه فيه أثبته وما لم يوافقه عليه محاه .

قال الإمام مسلم رحمه الله تعالى: (عرضت كتابي على أبي زرعة الرازي فما أشار أن له علة تركته)[4].

ونقل المزي، وغيره عن محمد بن جعفر بن حمكويه الرازي أنه قال: (سئل أبو زرعة الرازي عن رجل حلف بالطلاق أن أبا زرعة يحفظ مئتي ألف حديث هل حنث قال لا ثم قال أبو زرعة أحفظ مائتي ألف حديث كما يحفظ الإنسان قل هو الله احد وفي المذاكرة ثلاثمائة ألف)[5]، ومنهم الإمام الحافظ عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله تعالى.

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ)، تحقيق ربيع بن هادي المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤- ١٩٨٤، ٢/ ٨٦٩.

(٢) سير أعلام النبلاء، ١١/ ١٨٧.

(٣) المصدر السابق، ١١/ ١٨٧.

(٤) تدريب الراوي، ١/ ١٤٧.

(٥) تهذيب الكمال، يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزي(ت٧٢١هـ)، تحقيق د. بشار عواد، مؤسسة

قال محمد بن يحيى الذهلي:(ما رأيت في يد عبد الرحمن كتابا قط، وكل ما سمعته منه سمعته حفظا)[1].

وهذا على سبيل الحصر والإجمال، وإلا فإن الكثير من الأئمة النقاد قد اشتهروا بالحفظ والإتقان واتسموا بالضبط التام.

قال الزهري: (ما استعدت حديثا قط ، ولا شككت في حديث إلا حديثا واحدا، فسألت صاحبي فإذا هو كما حفظت)[2].

ويقول الشعبي: (ما كتبت سوداء في بيضاء إلا أنا أحفظه، ولا حدثني رجل بحديث فأحببت أن يعيده علي)[3]

وقد سلك المحدثون طُرقا في اختبار ضبط الرواة منها ما حصل للإمام البخاري كما ذكرنا في اختبار حفظه، ومنها امتحانه فيما تحملوا منه من الروايات مما سنفصله في المبحث الثاني.

وقد امتدح فريق من الأئمة الحفظ على الكتابة، بل وأفرد بعضهم بابا في الحث على الحفظ كما صنع الخطيب البغدادي في كتابه الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ونقل عن بعض المشايخ قوله:

علمي معي أينما يممت يتبعني بطني وعاء له لا بطن صندوق

إن كنت في البيت كان العلم معي أو كنت في السوق كان العلم في السوق[4].

الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠-١٩٨٠، ١٩/ ٩٧.

(١) المصدر نفسه، ١٧/ ٤٣٩.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي(ت٤٦٣هـ)، تحقيق د.محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣-١٩٨٢، ٢/ ٢٥٣.

(٣) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي(ت٣٦٠هـ)، تحقيق د.محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤-١٩٨٤، ١/ ٣٨٠.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي، ٢/ ٢٥٠.

وأما ضبط الكتاب فهو صيانته عنده من بداية سماعه وتحمله للحديث إلى أن يؤدي منه[1].

وقد كان ضبط الرواية بالكتابة موجودا على عهد رسول الله ﷺ؛ولكن بصورة أقل من ضبطها في الصدور، وقد أذن النبي ﷺ لبعض الصحابة بذلك ممن أمن قوة ضبطهم في تحمل الحديث، ومن أمثلة ذلك:

ما أخرجه البخاري عن أبي جحيفة قال: (قلت لعلي هل عندكم كتاب ؟ قال: لا، إلا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة)[2] .

وذكر العلماء بعض الصحف التي كتبها الصحابة على عهد رسول الله ﷺ، ومنها صحيفة علي رضي الله عنه المذكورة أعلاه وأصلها في صحيح البخاري في كتاب العلم، وصحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما والتي كان يسميها الصادقة[3]، وقد كان ابن عمرو يفتخر ويعتز بها، حتى قال: (ما يرغبني في الحياة إلا الصادقة والوهط؛ فأما الصادقة فصحيفةٌ كتبتها من رسول الله ﷺ، وأما الوهط فأرضٌ تصدَّق بها عمرو بن العاص كان يقوم عليها)[4].

ومنها صحيفة جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه، وهي مثبتة في صحيح مسلم في كتاب الحج، وكذا صحيفة رافع بن خديج الأنصاري رضي الله عنه فقد كان عنده أحاديث عن النبي ﷺ مكتوبة على أديم[5].

---

(١) ينظر: نزهة النظر، ١/ ٦٩، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد بن سويلم أبو شهبة(ت١٤٠٣هـ)، دار الفكر العربي، ١/ ٩٢.

(٢) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب كتابة العلم، ١/ ٥٣برقم١١١.

(٣) ينظر: كتابة الحديث في عهد النبي ﷺ بين النهي والإذن ناصر بن إبراهيم العبودي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ١/ ٣٢.

(٤) المصدر نفسه، ١/ ٣٢.

(٥) ينظر: كتابة الحديث في عهد النبي ﷺ بين النهي والإذن، ١/ ٣٣.

فعن نافع بن جبير قال:(إن مروان بن الحكم خطب الناس، فذكر مكة وأهلها وحرمتها ولم يذكر المدينة وأهلها وحرمتها، فناداه رافع بن خديج، فقال: ما لي أسمعك ذكرت مكة وأهلها وحرمتها، ولم تذكر المدينة وأهلها وحرمتها، وقد حرم رسول الله ﷺ ما بين لابتيها وذلك عندنا في أديم خولاني أن شئت أقرأتكه، قال فسكت مروان، ثم قال: قد سمعت بعض ذلك)[1].

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أيضا قال :(كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه فنهتني قريش فقالوا أنك تكتب كل شيء تسمعه من رسول الله ﷺ ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا فأمسكت عن الكتاب فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج مني إلا حق)[2].

ولذلك كان أبو هريرة رضي الله عنه يقول: (ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثا عنه مني إلا كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب)[3][4].

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الحج ، باب تحريم المدينة وفضلها، ٤/ ١١٢برقم٣٢٩٥.

(٢) سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني (ت ٢٧٥ هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، كتاب العلم، باب في كتابة العلم، ٣/ ٣١٨برقم٣٦٤٦، صحح الحافظ العراقي إسناده في تخريجه للإحياء، ونقل تصحيح الحاكم له. ينظر: المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢٦-٢٠٠٥، ١/ ٨٥١.

(٣) صحيح البخاري ، كتاب العلم، باب كتابة العلم، ١/ ٥٤برقم١١٣.

(٤) وفي الجمع بينه وبين حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه الذي أخرجه مسلم وغيره في صحيحه، كتاب الزهد، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، ٤/ ٢٢٩٨برقم٣٠٠٤، أن رسول الله ﷺ قال:(لا تكتبوا عني، ومن كتب غير القرآن فليمحه...، الحديث).

قال الحافظ ابن حجر: (والجمع بينهما أن النهي خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره، والإذن في غير ذلك أو أن النهي خاص بكتابة غير القرآن مع القرآن في شيء واحد، والإذن

ولكن وكما تقدم فضبط الصدر مقدم على ضبط الكتاب، ولذلك ومع وجود عددٍ من الكتّاب في عهده ﷺ، وأمره لبعضهم بكتابة القرآن الكريم، نجده لم يأمر أحداً بكتابة الحديث النبوي كما أمر بكتابة القرآن، بل غاية ما هناك أنه ﷺ جوز لبعض الصحابة أن يكتبوا الحديث على سبيل الاستحباب، ولعله ﷺ أراد بذلك ألا يتكلوا على الكتاب، وأن يداوموا على ملكة الحفظ التي كان العرب يمتازون بها، ويعتمدون عليها في ضبط تواريخهم وأيامهم، ولاسيما أن الحديث تجوز روايته بالمعنى بخلاف القرآن الكريم[1].

ناسخ له عند الأمن من الالتباس وهو أقربهما مع أنه لا ينافيها، وقيل: النهي خاص لمن خشي منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ والإذن لمن أمن من ذلك).

وقال محمد فؤاد عبد الباقي عند تعرضه لهذا الحديث في صحيح مسلم: (لا تكتبوا عني قال القاضي -يعني عياض رحمه الله تعالى- كان بين السلف من الصحابة والتابعين اختلاف كثير في كتابة العلم فكرهها كثيرون منهم وأجازها أكثرهم ثم أجمع المسلمون على جوازها وزال ذلك الخلاف واختلفوا في المراد بهذا الحديث الوارد في النهي فقيل هو في حق من يوثق بحفظه ويخاف اتكاله على الكتابة إذا كتب وتحمل الأحاديث الواردة بالإباحة على من لا يوثق بحفظه كحديث اكتبوا لأبي شاه وحديث صحيفة علي رضي الله عنه وحديث كتاب عمرو بن حزم الذي فيه الفرائض والسنن والديات وحديث كتاب الصدقة ونصب الزكاة الذي بعث به أبو بكر رضي الله عنه أنسا رضي الله عنه حين وجهه إلى البحرين وحديث أبي هريرة أن ابن عمرو بن العاص كان يكتب ولا أكتب وغير ذلك من الأحاديث وقيل إن حديث النهي منسوخ بهذه الأحاديث وكان النهي حين خيف اختلاطه بالقرآن فلما أمن ذلك أذن في الكتابة وقيل إنما نهي عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة لئلا يختلط فيشتبه على القارئ)، وفي هذا رد على بعض المعارضين لحجية السنة، وأنها لم تدون إلا بعد قرن من وفاة الرسول ﷺ ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، ١٣٧٩-١٩٥٨، ١/ ٢٠٨، صحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ٤/ ٢٢٩٨/ الحاشية، شبهات حول السنة، عبد الرزاق عفيفي (ت١٤١٥هـ)، وزارة الشئون، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥-٢٠٠٤، ١/ ٤٥.

(١) ينظر: كتابة الحديث في عهد النبي ﷺ بين النهي والاذن، ١/ ٤.

المطلب الرابع
شروط الضبط

لعل من أهم الأمور التي ينبغي توفرها في الراوي هو الضبط وعليه يتوقف قبول الحديث من عدمه، فلا يكفي لقبول حديثه أن يكون ديّناً مستقيماً حتى يضاف إلى ذلك حفظه وعلمه بما يحدث، وتثبته في الأخذ والرواية. ومن هنا كان اختلال الضبط سبباً في رد المروي[1].

قال ابن الصلاح رحمه الله تعالى مفصلا ذلك: (لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه، كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع، وكمن لا يحدث بأصل مقابل صحيح ومن هذا القبيل من عرف بقبول التلقين في الحديث، ولا تقبل رواية من كثرت الشواذ والمناكير في حديثه، ...، ولا تقبل رواية من عرف بالسهو في رواياته إذ لم يحدث من أصل صحيح. وكل هذا يخرم الثقة بالراوي وضبطه)[2].

وبين ابن الصلاح شروط الضبط بقوله: (فهي أن يكون يقظا ذلك بأن لم يكن مغفلا لا يميز الصواب من الخطأ كالنائم والساهي إذ المتصف بها لا يحصل الركون إليه ولا تميل النفس إلى الاعتماد عليه وأن يكون يحفظ أي يثبت ما سمعه في حفظه بحيث يبعد زواله عن القوة الحافظة ويتمكن من استحضاره متى شاء إن حدث حفظا أي من حفظه ويحوي كتابه أي يحتوي عليه ويصونه عن تطرق التزوير والتغيير إليه من حين

(١) ينظر: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، ١/ ١٣٢.

(٢) علوم الحديث ويعرف بمقدمة ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهر زوري المعروف بابن الصلاح(ت٦٤٣هـ)، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٦-١٩٨٦، ١/ ١١٩.

سمع فيها إلى أن يؤدي إن كان منه يروى وأن يكون يعلم ما في اللفظ من إحالة بحيث يؤمن من تغيرها يرويه إن يرو بالمعنى)[1].

❊ ❊ ❊

(١) المصدر نفسه، ١/ ١١٩.

المطلب الخامس
مراتب الضبط

إن رواة الحديث ليسوا على درجة واحدة من حيث الضبط والإتقان، ففيهم من هو في الذروة العالية في الحفظ والضبط والإتقان الذي يندر الخطأ والوهم في حديثه، وفيهم من هو اقل من ذلك فيَهِمُ في حديثه، ولا يغلب عليه، وفيهم من يقصر عن هاتين المرتبتين فيكون ضبطه خفيفا[1].

وتتفاوت مراتب الضبط بحسب تفاوت الرواة في الحفظ والتيقظ وعدم الغفلة والسهو إن روى من حفظه وبمقدار ضبطه لكتابه وصيانته له إن روى من كتابه وبمقدار علمه بمعنى ما يرويه وبما يحيل المعنى عن المراد إن روى بالمعنى[2].

قال السخاوي ردا على من زعم عدم تفاوت الضبط: (فراوي الصحيح يشترط أن يكون موصوفا بالضبط الكامل وراوي الحسن لا يشترط أن يبلغ تلك الدرجة وإن كان ليس عريا عن الضبط في الجملة ليخرج عن كونه مغفلا وعن كونه كثير الخطأ وما عدا ذلك من الأوصاف المشترطة في الصحيح، ...، وأما مطلق الحسن فهو الذي اتصل سنده بالصدق الضابط المتقن غير تامهما)[3].

---

(١) ينظر: شرح علل الترمذي، ١/ ٤٩٥.

(٢) ينظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بم محمد بن سويلم المعروف أبو شهبة (ت١٤٠٣هـ)، دار الفكر، بيروت، ١/ ٩٢.

(٣) فتح المغيث، ١/ ٦٩.

المبحث الثاني
المنهج النقدي للأئمة في معرفة ضبط الراوي

* تمهيد

التعريف بمنهج النقد

المنهج لغة من (نهج) ومنهاج بمعنى: الطريق الواضح، ونهج الرجل الأمر بمعنى أبانه وأوضحه، ومنه انتهج الرجل بمعنى سلك الطريق[1]، وقد ورد ما يفيد ذلك في التنزيل: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهاجاً﴾[2].

وأما النقد في اللغة فهو: تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها، وكذا تميز غيرها ومثل هذا المصدر في مدلوله، والتنقد من انتقد وتنقد الدراهم أي ميز جيدها من رديئها[3]، وأنشد سيبويه:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدنانير تنقاد الصياريف[4].

وعطفا عليه يمكن تعريف المنهج النقدي بأنه: الطريق الذي انتهجه المحدثون في دراسة الرواة والمرويات لتمييز جيدها من رديئها، وهي المهمة التي تصدى لها

(١) ينظر: مختار الصحاح، زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي(ت٦٦٦هـ)، تحقيق يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠-١٩٩٩، ١/ ٣٢٠، لسان العرب، ٢/ ٣٨٣، تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني(ت١٢٠٥هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، ٦/ ٢٥٢، مادة/ نهج.

(٢) سورة المائدة ، الآية: ٤٨

(٣) ينظر: لسان العرب، ٣/ ٤٢٥، تاج العروس، ٩/ ٢٣٠، مادة/ نقد.

(٤) لسان العرب، ٣/ ٤٢٥.

المحدثون والحفاظ من أهل الضبط التام في سبر المرويات[1].

وبعد أن تكلمت في المبحث الأول عن الضبط وأنواعه وأقسامه والشروط التي وضعها جهابذة السنة والمتعلقة بضبط الراوي فلا بد أن نعرف المعيار الذي وضعه الأئمة في معرفة ضبط الراوي والتي سأتناولها بالتفصيل في هذا المبحث والذي يتعلق بالمنهج النقدي للأئمة في معرفة ضبط الرواة، والذي ضمنته المطالب الآتية:

❊ ❊ ❊

(١) ينظر: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، أبو بكر كافي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢-٢٠٠٠، ١/ ٣٨.

المطلب الأول
معرفة ضبط الراوي بموافقة الثقات له

وقد لخص الإمام ابن الصلاح رحمه الله هذه الطريقة معتمداً في ذلك على صنيع الأئمة وصريح أقوالهم، فقال رحمه الله تعالى: (يعرف كون الراوي ضابطاً بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان. فإن وجدنا رواياته موافقة لهم ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلاف ضبطه ولم يحتج بحديثه)[1].

وقد صرح أئمة العلم بذلك فجعلوا من شروط الراوي الضابط الذي تقوم به الحجة أن يشارك أهل الحفظ في الحديث فيوافق حديثهم[2].

قال أيوب السختياني رحمه الله تعالى: (إذا أردت أن تعرف خطأ معلمك فجالس غيره)[3].

وقال ابن المبارك رحمه الله تعالى: (إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض)[4].

وقد صرح بهذا الإمام مسلم رحمه الله تعالى في مقدمة صحيحه، فقال: (وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل

(١) علوم الحديث، ١/ ١٠٦.
(٢) ينظر: شرح علل الترمذي، ٢/ ٥٧٦، تحرير علوم الحديث، ٢/ ٧٩٢.
(٣) منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، ١/ ١٣٣.
(٤) الجامع لأخلاق الراوي، ٢/ ٢٩٥.

لحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث، غير مقبوله ولا مستعمله)[1].

ومن أمثلة ذلك في السنة ما رواه مسلم رحمه الله تعالى وغيره في باب التثبت في الحديث بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه انه كان يقف عند حجرة عائشة رضي الله عنها فيقول: (اسمعي يا ربة الحجرة اسمعي يا ربة الحجرة وعائشة تصلي، فلما قضت صلاتها ، قالت لعروة : ألا تسمع إلى هذا ومقالته آنفا ؟ إنما كان النبي ﷺ يحدث حديثا، لو عده العاد لأحصاه)[2]، وكذا حديث أبي هريرة في الجنازة: (من تبع جنازة فله قيراط من الأجر، فقال ابن عمر : أكثر علينا أبو هريرة ، فبعث إلى عائشة فسألها فصدقت أبا هريرة)[3].

وقد كان الاستثبات بعرض حديث الراوي على حديث غيره، أو طلب الموافق له قديم منذ عهد الصحابة، وذلك لتبين حفظ وضبط ذلك الراوي للحديث من عدمه[4]. وعطفا عليه فمعرفة ضبط الراوي بعرضه على مرويات غيره من الثقات كان موجودا في جيل الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين الذين زكاهم الله تعالى من فوق سبع سماوات فكيف بمن هو دونهم، وهذا ينبئ عن الاهتمام بسنة المصطفى صلوات ربي وسلامه عليه وأن المنهج النقدي للأئمة في نقد المرويات وخصوصا ما يتعلق منه بضبط الراوي كان محل اهتمام الصحابة والتابعين ومن جاء من بعدهم من الأئمة النقاد رحمهم الله تعالى.

---

(١) صحيح مسلم/ المقدمة، ١/ ٦.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الزهد والرقائق، باب التثبت في الحديث وكتابة العلم، ٨/ ٢٢٩ برقم ٧٦١٩.

(٣) المصدر نفسه، كتاب الصلاة، باب فضل الصلاة على الجنازة وإتباعها، ٢/ ٦٥٣ برقم٩٤٥.

(٤) ينظر: تحرير علوم الحديث، ١/ ٢٦٢.

المطلب الثاني
شهادة الثقة للراوي

* ومن شائع أمثلته:

قصة أبي بكر في توريث الجدة، فعن قبيصة بن ذؤيب، قال:(جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها، فقال لها أبو بكر: مالك في كتاب الله شيء، وما علمت لك في سنة رسول الله ﷺ شيئاً، فارجعي حتى أسأل الناس. فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله ﷺ أعطاها السدس، فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري فقال مثل ما قال المغيرة، فأنفذه لها أبو بكر الصديق)[1].

ومن ذلك أيضا قصة عمر رضي الله عنه مع أبي موسى رضي الله عنه في الاستئذان، فعن أبي سعيد الخدري، قال: (كنت جالساً بالمدينة في مجلس الأنصار، فأتانا أبو موسى فزعاً أو مذعوراً، قلنا: ما شأنك؟ قال: إن عمر أرسل إلي أن آتيه، فأتيت بابه فسلمت ثلاثاً، فلم يرد علي، فرجعت، فقال ما منعك أن تأتينا؟ فقلت: إني أتيتك، فسلمت على بابك ثلاثاً، فلم يردوا علي، فرجعت، وقد قال رسول الله ﷺ: « إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع ، فقال عمر: أقم عليه البينة وإلا أوجعتك. فقال أبي بن كعب: لا يقوم معه إلا أصغر، قال أبو سعيد: قلت:أنا أصغر القوم، قال: فَاذْهَبْ به)[2].

---

(١) سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي(ت٢٧٩هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، كتاب الفرائض، باب ميراث الجدة، ٤/ ٤١٩برقم٢١٠٠، قال: أبو عيسى الترمذي: وهذا حديث حسن وهو أصح ما في الباب. ينظر: سنن الترمذي، ٤/ ٤١٩.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الآداب، باب الاستئذان، ٣/ ١٦٩٤برقم٢١٥٣.

المطلب الثالث
امتحان حفظ الشيوخ

وقد كانت هذه الطريقة مشتهرة عند النقاد فيعمدون إلى اختبار ضبط الشيخ وبطرق متعددة منها ما حصل مع الإمام البخاري في بغداد، والذي تقدم ذكره من امتحانه بأحاديث مقلوبة الإسناد والمتن فردَّ كل متن إلى إسناده، وكل إسناد إلى متنه جعلتهم يعجبون من شدة تيقضه وضبطه حتى دانوا له بالحفظ التام.

ومنها أن يختبر التلاميذ حفظ شيخ من شيوخهم وما تحملوا عنه من أحاديث فيلقنوه ما ليس من حديثه ليقعوا على ضبطه كما حصل مع أبي نعيم رحمه الله تعالى في قصة لطيفة، فعن أحمد بن منصور قال: (كنا عند أبي نعيم نسمع مع أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فجاءنا يحيى ومعه ورقة وقد كتب فيها أحاديث من أحاديث أبي نعيم ، وأدخل في خلالها أحاديث ليست من حديثه ، وقال : أعطه بحضرتنا حتى يقرأ، ...، فلما خف المجلس ناولته الورقة ، فقرأها كلها ثم تأملني ، ونظر إليها ثم قال ، وأشار إلى أحمد : أما هذا فآدب أن يفعل مثل هذا ، وأما أنت فلا تفعلن ، وليس هذا الا من عمل هذا ، ثم رفس يحيى فألقاه إلى أسفل السرير ، وقال : علي تعمل! ، فقام إليه يحيى وقبله، وقال : جزاك الله عن الإسلام خيرا ، مثلك من يُحدث إنما أردت أن أجربك)[1].

ومن ذلك ما كان يفعله شعبة رحمه الله تعالى وهو يصف منهجه في تحمله عن الرجال وكيف أنه كان يعقد لهم الاختبارات تلو الاختبارات ليقع على مدى ضبطهم

(١) المجروحين، محمد بن حبان البُستي(ت٣٥٤هـ)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦- ١٩٧٥، ١/ ٣٣، وينظر: الجامع لأخلاق الراوي، ١/ ١٣٦.

للحديث وقوة حفظهم.

ومن ذلك أنه كان مولع بمعاودة السماع من الراوي الواحد مرات متعددة قصد التأكد من حفظه وضبطه وثبوته على رواية نفس الحديث، وقد كان هذا النهج أيضا من المسائل التي اعتاد عليها شعبة، فسمع مرة حديثا واحدا من طلحة بن مصرف فكان كلما مر عليه يسأله عنه، فسئل عن ذلك، فقال: أردت أن أنظر إلى حفظه فإن غيّر شيئا تركته[1].

يقول شعبة رحمه الله تعالى مبينا ذلك: (ما رويت عن رجل حديثاً إلا أتيته أكثر من مرة، والذي رويت عنه عشرة، أتيته أكثر من عشر مرار، والذي رويت عنه خمسين حديثا أتيته أكثر من خمسين مرة، والذي رويت عنه مئة حديث أتيته أكثر من مئة مرة)[2].

ونقل ابن عدي بسنده عن سفيان أنه لقي شعبة في صحراء عبد القيس فسأله أين تريد، فقال : الأسود بن قيس أستثبتُهُ في أحاديث قد سمعتها منه[3].

❊ ❊ ❊

(١) ينظر: عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل، عبد العزيز محمد فارح ، مجمع الملك فهد، الرياض الطبعة الأولى، ١٤٠٥-١٩٨٤، ١/ ٢٠.

(٢) شرح علل الترمذي، ١/ ٤٣٣.

(٣) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد الجرجاني(ت٣٦٥هـ)، تحقيق يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩-١٩٨٨، ١/ ٧٦.

المطلب الرابع
الضبط السلبي خشية الكذابين

وهي من أهم عوامل تكامل المنهج النقدي عند الأئمة فكما أنهم كانوا يحفظون صحيح حديث رسول الله ﷺ، فقد كانوا يحفظون الموضوع أيضا خشية اختلاطه بالصحيح وخشية أن يضع الكذبة والقصاصين في حديث رسول ما ليس منه، ومن أمثلة ذلك: ما رواه الحاكم بسنده عن أبي بكر الأثرم قال: (رأى أحمد بن حنبل يحيى بن معين بصنعاء يكتب صحيفة معمر، عن أبان، عن أنس، فإذا اطلع عليه إنسان كتمه، فقال له أحمد: تكتب صحيفة معمر عن أبان، وتعلم أنها موضوعة، فلو قال لك قائل: أنت تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه على الوجه!! فقال: رحمك الله يا أبا عبد الله، أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق، عن معمر على الوجه، فأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة، حتى لا يجيء بعد إنسان فيجعل بدل أبان ثابتا، ويرويها عن معمر، عن ثابت، عن أنس، فأقول له: كذبت. إنما هي عن معمر عن أبان، لا عن ثابت)[1].

وذكر الحاكم أيضا من طريق أحمد بن علي الأبار، قال: (قال يحيى بن معين: كتبنا عن الكذابين، وسجرنا به التنور وأخرجنا به خبزا نضيجا)[2].

فكانت هذه المحاولات من الأئمة كنوع ضبط سلبي من الأئمة لمعرفة الصحيح من الموضوع، والدخيل من الأصيل في تنقية السنة من الشوائب التي حاول بعض

---

(١) المدخل إلى كتاب الإكليل، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري(ت٤٠٥هـ)، تحقيق د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤- ١٩٨٣، ١/ ٣٢، الجامع لأخلاق الراوي، ٢/ ١٩٢.

(٢) ينظر : المصدر السابق، ١/ ٣٢.

ضعاف النفوس من الزنادقة والكذابين أن يلصقوها في حديث رسول الله ﷺ، فكانوا بحق حاملين راية الدفاع عن السنة النبوية المطهرة، وهو المقصودون بقوله ﷺ: (يحمل هذا العلم من كل خلف عدو له ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين)[1].

❊ ❊ ❊

(١) السنن الكبرى للبيهقي، أحمد بن حسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤- ١٩٩٤، كتاب الشهادات، باب الرجل من أهل الفقه يسأل عن الرجل من أهل الحديث...، ١٠/ ٣٥٣برقم٢٠٩١١، هذا الحديث رواه من الصحابة علي وابن عمر وابن مسعود وابن عباس وجابر ابن سمرة ومعاذ وأبو أمامة وأبو هريرة، وأورده ابن عدي بطرقه كثيرة كلها ضعيفة كما صرح به البيهقي، لكن ممكن أن يتقوى بتعدد طرق ويكون حسنًا كما جزم به العلائي، وسُئل عنه الإمام أحمد فقال: صحيح، وللحديث شواهد تقويه.ينظر: فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار، الحسن بن أحمد بن يوسف الصنعاني(ت١٢٧٦ه)، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ علي العمران، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، ١٤٢٧-٢٠٠٦، ٤/ ٢١٨٥.

المطلب الخامس
سماع الحديث من وجوه عدة سبيلا لمعرفة الضابط

ومن عوامل اكتمال المنهج النقدي عند أئمة النقاد هو تكرر سماع الحديث من وجوه متعددة للوقوف على ضبط الرواة، وشدة تيقظهم حال الأداء.

قال حماد بن زيد، قال: (إذا خالفني شعبة في الحديث تبعته. قيل له: ولم؟

قال: إن شعبة كان يسمع ويعيد، ويبدي وكنت أنا أسمع مرة واحدة)[1].

وقال يعقوب بن شيبة كان يقال:(إن شعبة كان إذا لم يسمع الحديث مرتين لم يعتد به)[2].

ولذلك كان الحُفاظ من النقاد يكررون السماع للحديث الواحد من عدة رواة ليقفوا على الراوي الذي ضبط الحديث فيعتمدون لفظه الذي حدث به.

ومما يدل على ذلك أن يحيى بن معين جاء إلى عفان بن مسلم؛ ليسمع منه كتب حماد بن سلمة، فقال له: (ما سمعتَها من أحد؟، قال: نعم؛ حدثني سبعة عشر نفساً عن حماد بن سلمة، فقال: والله؛ لا حدثتك !، فقال: إنما هو درهم، وأنحدر إلى البصرة، وأسمع من التبوذَكِّي، فقال: شأنك!، فانحدر إلى البصرة، وجاء إلى موسى بن إسماعيل التبوذَكِّي، فقال له موسى: لم تسمع هذه الكتب عن أحد؟، قال: سمعتُها على الوجه من سبعة عشر نفساً، وأنت الثامن عشر، فقال: وماذا تصنع بهذا؟ !، فقال: إن حماد بن سلمة كان يخطئ، فأردت أن أميز خطئه من خطأ غيره، فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء؛ علمت أن الخطأ من حماد نفسه. وإذا اجتمعوا على شيء عنه، وقال

(١) شرح علل الترمذي، ١/ ٤٥١.

(٢) المصدر نفسه، ١/ ٤٥١.

واحد منهم بخلافهم؛ علمت أن الخطأ منه لا من حماد؛ فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه، وبين ما أُخطِئ عليه)[1].

ولذلك كان حُفاظ الأسانيد لا يغترون بظواهر الأسانيد؛ بل كانوا يمضون الأيام الكثيرة والأزمنة البعيدة في تكرار السماع من الرواة من أجل معرفة ما إذا كان الحديث محفوظا ، أم اعتراه شيء من الخطأ والوهم[2].

ولذلك كانت الرحلة في طلب الحديث مشتهرة عند أئمة النقاد، وجهابذة المحدثين، فكان الواحد منهم يقطع المفاوز، ويطوف البلدان ، ويقطع الأمصار ليسمع الحديث مرة بعد مرة من أجل أن يتحقق أن المخطئ في الرواية فلان، والضابط فلان[3].

❊ ❊ ❊

(١) سير أعلام النبلاء، ٧/ ٤٥٦.

(٢) ينظر: الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، طارق بن عوض الله محمد، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧-١٩٩٨، ١/ ١٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ١/ ١٥.

المطلب السادس
النقل من المشتهرين

ومن عوامل اكتمال المنهج النقدي عند الأئمة النقاد النقل عن المشتهرين، فقد اشترطوا أن يكون الراوي مشهورًا بطلب الحديث، أي عنده من المرويات ما يتيح لهم معرفة ضبطه وحفظه وإتقانه[1].

يقول شعبة بن الحجاج رحمه الله تعالى: (خذوا العلم من المشتهرين)[2].

ويقول عبد الله بن عون رحمه الله تعالى:(لا نكتب العلم إلا ممن كان معروفًا عندنا بالطلب)[3].

ويقول عبد الرحمن بن يزيد بن جابر: (لا يؤخذ العلم إلا عمن شهد له بطلب الحديث)[4].

ويقول أبو الزناد: (أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون لا يؤخذ عنهم العلم، كان يقال ليس هم من أهله)[5].

ويقول مالك بن أنس رحمه الله تعالى: (لقد أدركت بهذا البلد، يعني المدينة مشيخة

---

(١) ينظر: توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته، رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخنانجي، مصر، ١/ ١٧٩.

(٢) الكفاية في علم الرواية، أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي(ت٤٦٣هـ)، تقديم محمد الحافظ التيجاني، ومراجعة عبد الحليم محمد، وعبد الرحمن حسن محمود، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٩٣-١٩٧٢، ١/ ٢٣٥.

(٣) المصدر نفسه، ١/ ٢٣٥.

(٤) المصدر نفسه، ١/ ٢٥١.

(٥) المصدر نفسه، ١/ ٢٥٢.

لهم فضل وصلاح وعبادة، يحدثون، ما سمعت من واحد منهم حديثاً قط، قيل: ولم يا أبا عبد الله؟ قال: لم يكونوا يعرفون ما يحدثون)[1].

وقد بين ابن حجر رحمه الله تعالى أن مقصود الأئمة من ذلك هو مزيد اعتناء الأئمة بالرواية لتركن النفس إلى كون الراوي قد ضبط ما روى[2].

❊ ❊ ❊

(١) شرح علل الترمذي، ٢/ ٥٧٨.

(٢) ينظر: تدريب الـراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار الكتب الحديثة ، الرياض ، الطبعة الثانية، ١٣٨٥ - ١٩٦٤، ١/ ٦٨.

المطلب السابع
معايشة الرواة ومعرفة أحوالهم

إن معايشة الرواة والاطلاع على أحوالهم كانت من أهم عوامل اكتمال المنهج النقدي للأئمة الحُفاظ، فالمتقدمون من النقاد قد عايشوا الرواة، واطلعوا على حال الراوي بشكل تفصيلي، ومن ذلك معرفتهم بالرواة، ووقوفهم على تحقق العدالة والضبط فيهم، ومن هؤلاء النقاد الإمام أحمد، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وغيرهم[1].

ولذلك فقد تعرف الأئمة على الرواة وعايشوهم؛وعرفوا متى تستوي أحاديثهم فيضبطونها ومتى يدخل عليها الوهم والخطأ؛ بل نصوا أحيانا على أن فلانا الراوي أضبط من قرينه في شيخه الذي تحملا معا عنه، ومن أمثلة ذلك، ما نقله صالح بن احمد بن حنبل عن أبيه رحمه الله تعالى، قال سألت أبي: (أيما أثبت عندك عبد الرحمن بن مهدي أو وكيع؟ قال: عبد الرحمن أقل سقطا من وكيع في سفيان، قد خالفه وكيع في ستين حديثا من حديث سفيان، وكان عبد الرحمن يجيء بها على ألفاظها)[2].

وقال إبراهيم الحربي: (كان أبو عاصم إذا حدث عن ابن جريج وغيره من أصحابه جاء مستويا، وإذا حدث عن سفيان أخطأ لأنه لم يضبط عنه)[3].

---

(١) ينظر: الحديث والمحدثون، محمد محمد أبو زهو، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٨-١٩٥٧، ١/ ٣٢٥.

(٢) شرح علل الترمذي، ١/ ٣٢.

(٣) الجامع لأخلاق الراوي، ٢/ ٨٨.

وكان يحيى بن معين يقول : (من أراد أن يكتب حديث حماد بن سلمة، فعليه بعفان بن مسلم)[1]، وما كان ذلك إلا لعلم يحيى بن معين أن عفان بن مسلم من أضبط الرواة في حماد بن سلمة.

كما كانت معايشة الرواة تتيح لهم التثبت منهم، وهي من وسائل التثبت من الضبط عند الأئمة النقدة.

قال العباس الدوري: رأيت أحمد بن حنبل في مجلس روح بن عبادة سنة خمس ومائتين يسأل يحيى بن معين عن أشياء يقول له : يا أبا زكريا كيف حدثت كذا، وكيف حدثت كذا، يريد أحمد أن يستثبته)[2].

فكانت هذه المعارضات وأشباهها في التثبت من الرواية، والتعامل المباشر والشخصي ومعايشة الرواة يكون له أكبر الأثر في الحكم على ضبطهم وإتقانهم للرواية، وهو من أهم ميزات المنهج النقدي لجهابذة الحُفاظ.

❊ ❊ ❊

(١) شرح علل الترمذي، ٢/ ٧٠٧.
(٢) الجامع لأخلاق الراوي، ٢/ ٧٢.

الخاتمة

الحمد لله الذي تتم به الصالحات، أحمده حمدا كثيرا يوازي نعمه ويكافئ مزيده، وهو من وفقني لكتابة هذا البحث المتواضع، وفيما يأتي أهم النتائج التي توصلت إليها:

إن أهمية الضبط تنبع من كونه من أهم الأمور التي كانت محط أنظار الحُفاظ من جهابذة النقاد، فبه تقوم الرواية ويُعتمد الراوي، ولذا كان الوقوف على ضبط الراوي وحفظه من أهم أركان المنهج النقدي عند أئمة النقد من المحدثين.

ينقسم الضبط الى قسمين رئيسيين هما ضبط صدر، وضبط كتاب وكلاهما قد اكتسب أهمية عند أئمة النقدة، وكما هو مبثوث في البحث بصورة جلية.

أظهر البحث إن رواة الحديث ليسوا على درجة واحدة من حيث الضبط والإتقان، ففيهم من هو في الذروة العالية في الحفظ والضبط والإتقان الذي يندر الخطأ والوهم في حديثه، وفيهم من هو اقل من ذلك فيَهِمُ في حديثه، ولا يغلب عليه، وفيهم من يقصر عن هاتين المرتبتين فيكون ضبطه خفيفا.

أظهر البحث أن الاهتمام بضبط ألفاظ الحديث بدأ منذ عصر الصحابة رضي الله عنهم مرورا بعصر التابعين، ومن جاء بعدهم وقد ظهر ذلك جليا في ثنايا هذا البحث.

اتسم أئمة النقاد من المحدثين بسمات وميزات أهلتهم للتصدي للراوي والمروي معاً ومن أهم تلك الميزات هو الحفظ والضبط التام للروايات، وهو الذي أهلهم في الحكم على الرواة ومعرفة الضابط منهم، والأقل ضبطا، ومن دون ذلك.

أبرز البحث أن أئمة النقاد كانت لهم جهود عظيمة في حفظ السنة، ولا سيما المتعلقة منها بضبط ألفاظ الحديث النبوي الشريف بدءا من حفظه بين مكنون الصدور إلى تدوينه في الكتب خشية الضياع والنسيان.

إن الناظر المتفحص لهذه الجهود ليسجل الإجلال لهؤلاء الأئمة من النقاد اللذين حفظوا لنا الحديث النبوي الشريف جيلا بعد جيل، وضبطوا ألفاظه بصورة تكاد أن تكون منقطعة النضير، فكانوا بحق حراساً أُمناء للحديث الشريف، واليهم الإشارة بالقول:

أهل الحديث هموا أهل النبي وإن لم يصحبوا نفسه أنفاسه صحبوا .

أظهر البحث أن أئمة النقاد كانت لهم أُسس وقواعد ثابتة في معرفة ضبط الراوي كموافقة الثقات له، وشهادة الثقة له، وامتحان الراوي، وغير ذلك من الضوابط التي وضعوها وساهمت في تكامل المنهج النقدي لديهم.

هذه هي أهم النتائج التي توصلت إليها، والتي أرجو أن أكون قد وفقت في بحثي هذا، وأسأل الله أن يجعل فيما قدمت نفعا، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون، والحمد لله أولا وأخيرا، صلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

❊ ❊ ❊

فهرس المصادر والمراجع

* القرآن الكريم.

١. الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، طارق بن عوض الله محمد، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧-١٩٩٨.

٢. السنن الكبرى للبيهقي، أحمد بن حسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤- ١٩٩٤.

٣. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧) ، دار الفكر، بيروت ، ١٤١٢ - ١٩٩١.

٤. صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت ٢٥٦هـ) ، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧- ١٩٨٧.

٥. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني (ت ٢٧٥ هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

٦. سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي(ت٢٧٩هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٧. الحديث والمحدثون، محمد محمد أبو زهو، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٨-١٩٥٧.

٨. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي (ت٣٦٠هـ)، تحقيق د.محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤-١٩٨٤.

٩. علوم الحديث ، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح

(ت٦٤٣هـ)، تحقيق د٠ نور الدين عتر ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٦-١٩٨٤.

١٠.فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار، الحسن بن أحمد بن يوسف الصنعاني(ت١٢٧٦ه)، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ علي العمران، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، ١٤٢٧-٢٠٠٦.

١١.فتح المغيث شرح ألفية الحديث، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي(ت٩٠٢هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤٠٣- ١٩٨٢.

١٢.تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار الكتب الحديثة ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٥ - ١٩٦٤.

١٣.توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته، رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخنانجي، مصر.

١٤.سير أعلام النبلاء ، محمد بن أحمد الذهبي ، (ت٧٤٨هـ) ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٦ -١٩٨٥.

١٥.مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي(ت٦٦٦هـ)، تحقيق محمود خاطر، مكتبة ناشرون، بيروت، ١٤١٥-١٩٩٥.

١٦.لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري(ت٧١١هـ)، تحقيق نخبة من الأساتذة، دار صادرأبيروت، الطبعة الأولى.

١٧.منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح، أبو بكر كافي، دار ابن حزم.

١٨.منهج النقد عند المحدثين، د. عمرو عبد المنعم سليم، دار ابن القيم، الرياض،

الطبعة الأولى، ١٤٢٦- ٢٠٠٥.
١٩. تهذيب الكمال، يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزي(ت٧٢١هـ)، تحقيق د. بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠-١٩٨٠.
٢٠. تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦-١٩٠٥.
١٢. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ)، تحقيق عبد الله بن ضيف الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢- ٢٠٠١.
٢٢. صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١ هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٥ - ١٩٥٤.
٢٣. المدخل إلى كتاب الإكليل، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري(ت٤٠٥هـ)، تحقيق د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤- ١٩٨٣.
٢٤. عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل، عبد العزيز محمد فارح ، مجمع الملك فهد، الرياض الطبعة الأولى، ١٤٠٥-١٩٨٤.
٢٥. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، العلامة أحمد محمد شاكر، دار عباد الرحمن، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣٢- ٢٠١٠.
٢٦. تيسير مصطلح الحديث، د.محمود الطحان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة العاشرة، ١٤٢٥-٢٠٠٤.
٢٧. مسند الإمام أحمد بن حنبل(ت٢٤١هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة قرطبة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠- ١٩٩٩.
٢٨. النكت على كتاب ابن الصلاح، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ)،

تحقيق ربيع بن هادي المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤- ١٩٨٤.

٢٩. سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن قايماز الذهبي(٧٤٨هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة.

٣٠. الكفاية في علم الرواية، أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي(ت٤٦٣هـ)، تقديم محمد الحافظ التيجاني، ومراجعة عبد الحليم محمد، وعبد الرحمن حسن محمود، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٩٣-١٩٧٢.

٣١. كتابة الحديث في عهد النبي ﷺ بين النهي والإذن ناصر بن إبراهيم العبودي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

٣٢. شبهات حول السنة، عبد الرزاق عفيفي (ت١٤١٥هـ)، وزارة الشئون، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥-٢٠٠٤.

٣٣. شرح علل الترمذي، الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي(ت٧٩٥هـ)، علق عليه صبحي جاسم الحميد البدري السامرائي، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٦-١٩٧٥.

٣٤. منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤١٨-١٩٩٧.

٣٥. الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي(ت٢٠٤هـ)، تحقيق احمد محمد شاكر، مكتبة الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٨-١٩٤٠.

٣٦. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي(ت٤٦٣هـ)، تحقيق د.محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣-١٩٨٢.

٣٧.الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد الجرجاني(ت٣٦٥هـ)، تحقيق يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩-١٩٨٨.

٣٨.المجروحين، محمد بن حبان البُستي(ت٣٥٤هـ)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦- ١٩٧٥.

٣٩.الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد بن سويلم أبو شهبة(ت١٤٠٣هـ)، دار الفكر العربي.

❊ ❊ ❊